المغرب بين المجاعة والتخمة

- 1 -

بلادنا زراعية قبل أن تكون صناعية وقبل أن تكون بلادا سياحية، فكل شيء تابع لمحصول موسمها الفلاحي؛ والموسم الفلاحي تابع لما تجود به السماء من أمطار في أوقات مناسبة ، فإن خمسة أسداس من سكان المغرب هم في البوادي يعيشون على ما تنتجه الأرض إذا ما نزل الغيث؛ فإذا كانت السنة مجذبة جاع البدو وتوقف النشاط التجاري ونشاط الصناعات اليدوية في المدن حيث تفقد التجارة الزبون وتفقد الصناعة الشاري ويتعطل بذلك دولب الأعمال في كثير من المناحي الاقتصادية وتخيم الأزمة وتكثر الفاقة.

ولقد شاهد المغرب في السنوات الأخيرة صورة مشؤومة من ذلك حيث بخلت السماء فأجذبت الأرض وهاجم البدو الجائعون المدن وأصبح حديث الأزمة والبؤس الحديث الوحيد للمجتمعات المغربية.

وبعد ذلك الجذب استبشر الناس خيرا في هذه السنة حيث أمطرت السماء وارتوت الأرض في جميع جهات المغرب وفي الشقيقتين الجزائر وتونس مما جعل كابوس الأزمة الثقيل يخف شيئا ما وها هى ذي الأرض أينما سرت جنة مخضرة تعلوها الأزهار ويهب عليها نسيم الربيع.

وتعتبر الصابة الفلاحية في الحصادالمقبل إذا أتم الله ثمرتها صابة جيدة لم يرها المغرب منذ سنين، فإن إنتاج الفلاح يكون بحوله تعالى مضاعفا وما علينا إلا أن نفكر في الكيفية لاستهلاك ذلك الإنتاج داخل المغرب وفي الوسيلة لإصداره خارج المغرب.

فإن المغرب مهدد دائما إما بالمجاعة إذا لم تنزل الأمطار في أوقاتها المناسبة وإما بتخمة إذا ما نزلت الأمطار فنزلت معها أسعار الإنتاج الفلاحي إلى حد تجعل إفلاس الفلاح أمرا

محتما تتجدد به الأزمة حيث يصبح القمح مثلا بثلاثين فرنكا للقنطار وهو بذلك لا يساوي ما صرف عليه الفلاح من بذور اشتراها غالية الثمن ومن أدوات الحرث وقيمة الأرض وتقديرات الترتيب الفاحشة بالنسبة لانخفاض الأسعار وما يضاف إلى ذلك من ضروريات يحتاجها الفلاح من المدينة، وبذلك تنتعش الصناعة والتجارة فلا يجد بيده من دخل مجموع صابته ما يسدد به جزءا من ذلك فتختل حياته وتضطرب شؤونه ويصبح متذمرا من الفلاحة وهى تنتج كما يتذمر منها إذا ما أجذبت الأرض.

فالاحتفاظ بارتفاع أسعار الإنتاج الفلاحي ضروري جدا لحفظ التوازن الاقتصادي في البلاد خلافا لما يتصوره البعض ، فإن الفلاح هو الدعامة الوحيدة لإنعاش المدن في صناعتها وتجارتها، فإذا أفلس الفلاح لم يقصد المدينة شاريا ولكن شحاذا، فينشأ عن ذلك توقف في اقتصاديات المدينة نفسها؛ فإذا احتفظ للفلاح بأثمان معقولة لإنتاجه استطاع أن يبيعها ويقصد المدينة يشتري صناعة الصانع وسلعة التاجر فيجد الأخيران بذلك موردا لحياتهما ولازدهار مشروعيهما، وإذا نزلت الأسعار أفلس الفلاح ولم يجد اقتصادى المدينة مشتريا، فيعلن التاجر الإفلاس، ويضطر الصانع إلى إغلاق مصنعه، ولا يجدان حتى ما يشتريان به إنتاج الفلاح الرخيص الثمن.

ولم يكن يستفيد من ذلك الانخفاض لأثمان الإنتاج الفلاحي إلا المحتكرون حيث يتلاعبون بالأسواق فيشترون اليوم بالفرنك ما يبيعونه غدا بالريال، والفلاح عموما والمغربي على الخصوص يتطلب المال في أول الصابة ليسدد ديونه وضرائبه فيضطر إلى البيع بأي ثمن.

ومنذ سنتين نظم مكتب القمح بفرنسا على أساس نظرية اقتصادية جديدة تحتفظ للفلاح المنتج دون أن تضر بالمستهلك، فاعتقدنا إيجاد مثل هذا المكتب في بلادنا ينقذ الفلاح المغربي من تلاعب المحتكرين ويضمن له حياة جديدة؛ وقد وجد المكتب بالفعل ولكنه اختص بشؤون القمح الطري « الفرينة » وأغلب هذا القمح ينتجه في المغرب المعمرون

وأقله ينتجه المغاربة ذوو الأراضي الشاسعة، فلم يستفد من المكتب الفلاح الفقير الذي نطالب بحمايته، وقد نظمت للفلاح المغربي جمعيات تعاونية ساعدته في السنة الماضية على الانتعاش شيئا ما حيث كان إنتاج الصابة قليلا؛ أما هذه السنة والإنتاج المؤمل كثير فإن مثل تلك الجمعيات تصبح عاجزة عن مساعدة الفلاح حيث لا تقدر على تقديم المال عن كل ما ينتج، فتضطر إلى خفض الأثمان بصورة ربما تكون مضرة بحقوق الفلاح.

فما هى الوسيلة لتلافي هذا الخطر؟ ذلك ما أود أن يكون حديثي في المرة المقبلة.

- 2 -

إذا انخفضت أثمان المنتوجات الفلاحية انخفاضا كبيرا أفلس الفلاح، وإذا أفلس الفلاح ببلادنا تعطلت الأعمال الاقتصادية بأجمعها. تلك حقيقة لا ريب فيها، والأمل قوى أن تكون المنتوجات الفلاحية هاته السنة وافرة جيدة، فما هى الوسائل لاستهلاك تلك المنتوجات في الداخل ووسقها إلى الخارج حتى تحتفظ بأثمانها في السوق ولا يجد المحتكر طريقا للتلاعب بمالية المنتج في أول عرض الصابة ومالية المستهلك بعد ذلك.

أول الوسائل لذلك أن يدمج من الآن القمح الصلب في مكتب القمح الذي أسس منذ سنتين ليتكفل بطرق تموين المغاربة؛ وكان واسطة في إصدار القمح الصلب إلى الخارج كما هو وسيطة الآن في إصدار القمح الطري، فإن الفلاح المغربي الفقير سوف يجد في السوق ما يكفل له البيع والحصول على قدر من الدراهم يسدد به ديونه وضرائبه ويكفل له العيش طول السنة ليجدد العزم على فلاحة واسعة النطاق في السنة المقبلة.

وما دام المغرب ينتج الحبوب جميعها من شعير وذرة وغيرهما زيادة على ما ينتج من القمحين الطري والصلب فمن الواجب أن يصبح ذلك المكتب مكتب الحبوب المغربية جميعها ينظم شؤونها ويشرف على إصدارها. ويظهر أن وسيلة إدماج القمح الصلب في مكتب القمح لن تتأتى الآن بسرعة لموانع هناك نشرحها في فرصة أخرى. وأمامنا وسيلتان:

أولا - تنظيم لجنة اقتصادية فنية تدرس الأسواق العالمية لتعرض عليها الحبوب المغربية فتحبط ما سيفكر فيه المحتكرون المتلاعبون، وتكون تلك اللجنة وسيطة بين الجمعيات التعاونية المغربية والأسواق العالمية، وتتكفل الجمعيات التعاونية بالشراء وتنظيم الأسواق المغربية وذلك يجعل لجنة مركزية لها، وتبذل الحكومة من جهتها تسهيلات واسعة النطاق فتنظم بواخر حمل لذلك وتؤدي أجرة الحمل وتعفي القمح الموسوق من ضريبة أو واجب حمل في المراسي وتخفض من أثمان وسقه في السكك الحديدية.

ثانيا - تبذل الحكومة مجهودا لشراء كمية وافرة تخزنها للاحتياط لأية مجاعة يمكن أن تحدث لا قدر الله بعد الآن على أن تبيعها في آخر كل سنة فلاحية وتشتري كمية أخرى عوضها، وبذلك تجد الحبوب المغربية الآن الشاري بثمن مناسب ويجد الشاري في آخر السنة الفلاحية الحبوب بثمن مناسب أيضا، ولا نخشى شر مجاعة مع الآن فنضطر - إذا وقعت - إلى شراء حبوب من خارج المغرب بأثمان مرتفعة.

إن التوازن التجاري مفقود في المغرب بصورة تخفيف، فنحن نستجلب من الخارج ضعف ما نرسل إليه، ومعنى ذلك أننا نسير كل سنة إلى إفلاس وإننا مضطرون إلى السلف نعقده كلما انتهى سلف وإلا توقف دولب الحركة الاقتصادية في المغرب توقفا تاما. لذلك يجب أن نهتم كل الاهتمام بحياة الاقتصاد المغربي وتنهي سياسة السلفات نهاية تامة، والطريق الوحيد لذلك أن نجعل التوازن محققا بين ما يرسل إلى الخارج وما نستورده منه.

بقيت نقطة مهمة وهى أن تعمل إدارة الفلاحة من جهتها على إزالة تلك الصعوبات التي توضع لمنع الفلاح المغربي الفقير من حرث القمح الطرى « فرينة » فتقدم إليه جمعيات الاحتياط البذور من ذلك القمح إن أراد، وتشجيعه على حرثه تشجيعا واسع النطاق حتى يستفيد الفلاح من الامتيازات المعطاة لهذا النوع من القمح وتتنوع الفلاحة المغربية حسب حاجيات الأسواق في الداخل والخارج.